

الفن التشكيلي في العراق بين المؤسسة والمبادرة الفردية

حوار: سعد القصاب

اليكم مشهد مأساوي في الفن التشكيلي: غياب شبه تام للمؤسسة الفنية ودورها، نهب مركز الفنون عام ٢٠٠٣، قاعات العرض الفنية محاطة بالدعامات الخرسانية والأسلاك الشائكة. مع تذكارات هجرة ورحيل العديد من الفنانين العراقيين.

مشهد يدعو للأسى ويبدو لي معه ان محور الفن التشكيلي في العراق: وضع المؤسسات وتجارب الابداع، سؤال يفترض اسئلة أخرى، بعضها يعني بواقع المؤسسة الفنية بوصفها فضاء يحفظ المنجز الابداعي والفني للفنانين العراقيين او في دورها لتخصيب هذا الفضاء، عند رفق العملية الفنية بما يجب من الاهتمام والمشاركة الفاعلة، لجعل العمل الفني او المنجز الابداعي شهادة حضارية وجمالية في ان، وبعض اسئلة اخرى تدعوننا للتعرف على التجارب الابداعية العراقية.

تضيف (المدى)، كلاً من الناقد، سهيل سامي نادر، والفنانين نعمان هادي، وفهمي القيسي، وماهر السامرائي، وشداد عبد القهار، وناصر السامرائي، وضياء الخزاعي وعلي رسن لبحث هذه المسألة من خلال عدد من الاسئلة.

«في سؤالنا عن المؤسسة الفنية، كيف يمكن فهم طبيعة دورها، بدءاً من علاقتها مع ذاتها.. وتالياً اثناء تعاملها مع الفنان او التجربة الابداعية..؟ الناقد سهيل سامي نادر، ازمع هنا انه لا توجد لدينا مؤسسة فنية، وحتى لو وجدت في زمن سابق، فقد كانت تنفذ سياسة الدولة الاعلامية، انها ولم تعمل حتى بنصف المشروع الثقافي والاعلامي الذي كانت تدعيه. لقد كان هم المؤسسة ان تقوم بدور متمم لمبدأ الكفالة الاجتماعي العتيق وتمازسه، فجعل الفنانين كانوا موظفين.

انتهت هذه العلاقة في بداية التسعينيات، بعدها تخلت المؤسسة عن الفنان وتخلي هو عنها في وقت اصبحت فيها القاعات الاهلية اكثر حرية، مما في دفع الفنان الذي يتعامل معها إلى ان يكون اكثر قدرة على السفر والاتصال بالآخر، ولكنه ظل فقيراً. وقد بقي هذا الحال حتى وقتنا الحاضر. اقتصر ان جميع المبادلات القائمة على المنافع ما بين الفنان والمؤسسة والصالات الاهلية كانت تتم بسرية حفاظاً على الراسمال الرمزي للفنانين والفن في حين بات واضحاً ان هذا الراسمال بات مكشوفاً جداً.

«هل نجد ان القاعات الاهلية كمؤسسات فنية خاصة، كانت بديلاً او مميّناً للفنان في تأكيد تجاربه الابداعية، بفعل دورها المحايد الذي اختلف تماماً عن الدور المتحاز الذي تنتهجه المؤسسة الرسمية..؟ الفنان فهمي القيسي، باعتباره صاحب صالة عرض أهلية «قاعة نظر، كذلك وجراء معاشيته



الفن ويولونه الاهتمام الكلي بل يبهرون طلابهم بسبب منجزهم وراثهم الابداعي ما يدعم الخبرة المهنية والفنية لطالب الفن. وهم كانوا ينجزون اعمالهم الفنية في محترفاتهم واستديوهاتهم وأمام نظار طلابهم.

ومثل هذه الاماكن الفنية الخاصة كان لها الدور المهم في تهينة طلاب الفن واكتمال شروط مواهبهم الفنية.

«الكثير من الفنون في المشهد الفني العراقي ظلت محاصرة، بل يمكن القول انها كانت معتقلة، مثل فن النحت، الذي تضرر من قبل سياسة ثقافية تعاطت معه باعتباره شاخصاً سياسياً واعلامياً، كيف نقيم مثل هذه الفنون واعادة النظر فيها، من جانب جمالي وفني خالص؟»

الفنان علي رسن: لهذا السؤال جانب سلبي وإيجابي معاً، ما هو سلبي قد بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت مؤسسات الدولة تحاصر النحات في اتجاه واحد، هو معارضة الحزب ومساقبات سياسية خاصة بها، ولم توجد هناك افكار او اقتراحات اخرى. ولكن بعد التسعينيات وضعف مؤسسات الدولة وظهور القاعات الاهلية الخاصة، بدأ الجانب

النشاطات تخضع لعلاقات ذات طبيعة ووجهات نظر خاصة. ولكن اعترف ان حتى هذه العلاقات في فرنسا لا تخلو من وحشية.

«ارغب ايضاً في التعرف على دور المؤسسة الفنية الاكاديمية، هل كانت فضاءاً استطاع ان يغذي المهبة الفنية، وما هي افاق ملامحها الآن؟»

الفنان ماهر السامرائي: تبقى لدور المؤسسة اهمية كبيرة في خلق الشروط الملائمة لبناء التجربة الفنية لطالب الفن ما زلت معتداً بايام اساتذة فن كبار، مثل

فاثق حسن وحافظ الدوري، وسعد شاكر، واسماعيل فتاح. في ذلك الوقت كان المبدأ الاكبر هو ممارسة الفن والاحتكاك بال مادة. ولكن الآن تم تكامل هذا المبدأ، بالجانب النظري. والمفارقة، ان طلاب الفن اصبحوا لا يقرأون. لقد بدأ هذا منذ التسعينيات حينما بدأت معاهد وكليات الفن تضيف كوادرات تدريسية من غير الفنانين، مما ادى إلى اهمال الجانب العملي، ان ما أخشاه كثيراً ان يأتي وقت يوجد فيه الكثير من الذين يتحدثون عن الفن في غياب الفن.

الفنان ناصر السامرائي: ازمع ان احد اسباب انهيار المؤسسة الفنية يكمن في غياب تدريسيين / كانوا بمثابة رموز فنية. هؤلاء كانوا يشرفون على طالب

الفنانين، كانت ظاهرة قاعة العرض الاهلية صحية ورافدة للمشهد الفني العراقي بكل معنى الكلمة. لقد بدأ الكثير من الفنانين العراقيين بعرض تجاربهم الابداعية في فضاءاتها، كما انها قدمت للفن العراقي تجارب فنية واعدة وجديدة، فالفضان العراقي ابتعد عن المؤسسة الرسمية لاسباب كثيرة، ليس اقلها ضعف الاداء المهني والثقافي لها، واقتفادها ضوابط وتقاليد سابقة كانت تتمتع بها.

الفنان نعمان هادي: انا كفناني عراقي أعيش في باريس منذ ثلاثة عقود، أجد ان العلاقة هناك تختلف كثيراً، اذ توجد طريقة تعامل أخرى فيما يتعلق بالقاعة والناقد والمشهد الفني العام، فالامر لا يخلو من فكرة التعالي لديهم. وهي فكرة مسبقة وقصدية تماماً، لانهم يؤمنون بان البلدان المتخلفة لا يمكن لها ان تنتج فناً متقدماً. مثل هذه الفكرة تحفظ بقدر من الالتياسات، قد يكون بعضها قادمًا من ايدولوجيا عنصرية مثلاً. هذه الاشكالية اشرت بالضرورة وحذت من انتشار الفنان العراقي في اوروبا. ولكن يبقى هناك متنفس يتمثل، بالمراكز الثقافية، سواء داخل باريس او خارجها والتي تفتح مجالاً للفنانين لاقامة معارض شخصية او جماعية. وحتى مثل هذه

ناقشوا الواقع الاقتصادي في كردستان

الاقتصاديون يعتبرون على حكومة الاقليم لعدم إرسال ممثل عنها في النقاشات

أوبيل / حسين الشهابي

وجه مختصون في الشأن الاقتصادي أمس في اجتماعهم عتياً إلى حكومة اقليم كردستان لعدم وجود من يمثل الحكومة الكردية في طاولات المدى الاقتصادية التي خصصت لبحث الواقع الاقتصادي في كردستان. فقد شخص المجتمعون بعضاً من جوانب الإخفاقات التي تواجهها حكومة الإقليم في مجال السياحة والعمل المصرفي والاستثمار.

وقد طرح في هذه الجلسة أربعة بحوث شارك فيها كل من الدكتور كاظم حبيب (الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في

العهد السابق. وأكد اسماعيل على ثلاثة اتجاهات من أجل إنجاح خطط التنمية الريفية وهي: «الاتجاه الاقتصادي، المتمثل بدعم القطاعين الزراعي والحيواني، والاتجاه الاجتماعي، والذي يعني سد حاجات المجتمع الريفي من السلع والخدمات، والاتجاه العمراني، وذلك بتحسين المستوى السكني، الصحي، والتعليمي للمواطنين». واقترح: «تشكيل هيئة اومؤسسة عامة باسم (المؤسسة العامة للتنمية الريفية)، ووضع (ستراتيجية) إعادة بناء وتطوير الريف الكردستاني، ووضع تشريعات للحد من حركة النزوح الريفي الى المدن، وتكثيف دور الاعلام بكل قنواته..»

وأخيراً قدم الدكتور ماجد الصوري (خبير اقتصادي) نبذة عن بحثه جاء فيه: «يواجه العراق في الوقت الحاضر مرحلة حرجية من تطوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أنه حتى الآن لا يوجد توجه موحد للحكومات المتعاقبة وخصوصاً فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، ولا توجد سياسة اقتصادية موحدة للدولة رغم أقرار الدستور للتوجه العام نحو اقتصاد السوق..»

ثم ذكر الصوري الشروط اللازمة لإنجاح الاستثمار من الداخل والخارج وهي: «توفر المناخ القانوني المناسب، واعتماد السياسات والليات والاجراءات المتعلقة بتطبيق هذه القوانين، وتوفير القوى البشرية المناسبة القادرة على تغطية الاحتياجات الادارية والتشغيلية، والاعتناء بالبنية التحتية المتوفرة، وتوفير النظام المالي والمصرفي المناسب..»

في نهاية قراءة البحوث افتتح الدكتور عدنان حقي زكنة (معاون عميد كلية دجلة الأهلية في بغداد) النقاشات متحدداً عن موضوع السياحة فقال: «السياحة لوحدنا لا تؤدي إلى التنمية الاقتصادية في البلد، وهذه السياحة يجب أن تكون تحت رقابة الدولة..»

ثم تحدث الدكتور اسماعيل عبيد حمادي (الباحث الاقتصادي) كردي) حيث قال: «البنية السياسية في صناعة القرار لم تكتمل، وبالتالي الحديث عن تفاصيل النهوض الاقتصادي ليس في وقته ومن المبكر الخوض فيه، وبهذا لا يمكن أن نتكلم عن اصلاح الامور إذا لم يحصل اكمال للبنية السياسية في العراق..»

واقترح حسام الساموك (صحفي اقتصادي): «إنشاء سوق للأوراق المالية في إقليم كردستان، بسبب أهميته في إنعاش اقتصادي في الإقليم..»

كما شارك في هذه المناقشات الدكتور عز الدين مصطفى (أديب كردي) حيث قال: «التمثيل الحكومي الكردي في هذه الندوة قليل جداً، كان من المفترض أن يكون هناك مسؤول حكومي ليطلع على ما يدور أو يقترح في هذه النقاشات.. وأضاف: «حتى الآن في كردستان لا توجد مصانف حقيقية، كل المصانف الموجودة هنا أنشأت صدفة، كونها طريقاً عسكرياً قديماً كان يستخدمه الجيش، لكن المصانف الحقيقية لم تكتشف حتى الآن..» كما تحدث عن مشكلات الزراعة التي يواجهها الإقليم وما نتج عنها فقال: «واجه الإقليم عمليات إزالة لمساحات زراعية كبيرة كانت تنتج كثيراً من الخضروات والفواكه بسبب سياسات النظام القبوري، مما حدا بالإقليم إلى استيراد بعض الخضروات الرئيسية كاسلق والبصل من إيران والبن من تركيا..»

سياست شوفينية وعملية تهيمش كبيرة وقلة اهتمام بعملية التنمية الاقتصادية والبشرية..»

وحدد الدكتور حبيب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الإقليم، «التخلف الواسع النطاق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتلوث العالي نسبياً للبيئة التي ارتبطت بسياسات النظم السابقة، واختلال كبير في بنية الاقتصاد والمجتمع، والبطالة المكشوفة والمقتعة على نحو خاص، والفقر الواسع بين فئات المجتمع الكادحة، وسوء استخدام الموارد وقتلها..»

واقترح حبيب على حكومة الإقليم عدداً من الملاحظات منها: «معالجة التحديات والمهمات المختلفة، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس افتراض ان الإقليم - كيان مستقل، ومعالجة ذات التحديات باعتبار ان إقليم كردستان يشكل جزءاً متكاملاً من الاقتصاد والمجتمع في العراق، والخذ بنظر الاعتبار التعاون في الظروف الراهنة بين الوضع في بغداد والإقليم، وأن يكون الاعتماد على المبادرة والقطاع الخاص في عملية التنمية واقتصاد السوق الاجتماعي، وتنشيط دور الدولة في مجالات لا يستطيع القطاع الخاص ولوجها..»

وتطرق حبيب إلى موضوع السياحة في الإقليم ومقوماتها وامكاناتها الكبيرة وختم حديثه بتركيزه على قطاع البنوك وشركات التأمين. وحدد الدكتور ستار جبار خليل (اكاديمي في الجامعة المستنصرية) هدفين لدراسته هما: «الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في الإقليم، ومدى توفر البيئة الاستثمارية في الإقليم..»

وأشار في معرض حديثه إلى العقبات التي تواجه السياحة في الإقليم اورد أهمها: «الافتقار إلى فلسفة واضحة في مجال السياحة ومتطلباتها، كما ويفتقر النشاط الاقتصادي إلى منتجات يمكن أن يطلق عليها (المنتجات السياحية) التي ينبغي لها على الأقل ان تعبر بشكل حقيقي عن طبيعة المنطقة سياحياً، وحقيقة أن المرافق السياحية لا تزال قاصرة عن استيعاب أعداد السياح المتزايدة، وضعف في الخدمات المقدمة، وتنامي ظهور التلوث البيئي..»

ثم بين الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي على الإقليم بإيجازها بعدد من النقاط بينها: «تحسين مستوى الدخل والرفاهية على مستوى الإقليم، وتعزيز البنى التحتية، وتشغيل الأيدي العاملة، وتدقيق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الإقليم، وازدهار النشاط المصرفي..»

وذكر الدكتور خليل جملة من الإجراءات التي تساعد في تهينة البيئة الاستثمارية للقطاع السياحي في الإقليم ذكر منها: «استحداث كلية أو معهد للسياحة في الإقليم، واستحداث مؤسسة اقتصادية خاصة بالاستثمار في قطاع السياحة، وبناء قرى سياحية تراعي طراز العمارة الذي يلائم البيئة الكردية، وإصدار دليل مفصل بالخريطة الاستثمارية الخاصة بقطاع السياحة..»

وجاء في بحث الدكتور خليل اسماعيل (باحث اقتصادي) لأهم المشكلات التي يعانيها الريف في الإقليم أهمها: «الغاء القرى الحدودية، وعمليات تجميع القرى، وحملات الترحيل والنهجير، وحصاران اقتصاديان من قبل الحكومة السابقة على الإقليم وحصار الأمم المتحدة على العراق.. التي خضع لها الإقليم خلال

